كلمة ونص

الزراعة أولاً!

محمود الصالح

كتبنا غير مرة عن أهمية القطاع الزراعي ودوره الاقتصادي والاجتماعي، ولن نأتي بجديد إذا قلنا إن بداية التدمير المنهج لقطاع الزراعة كان في رفع أسعار المحروقات ومنها المازوت في عام ٢٠٠٧ بحجة محاربة التهريب ولكن للأسف لم نقض حينها على تهريب المازوت ولم نحقق مردوداً اقتصادياً من جراء ذلك القرار سيئ الصيت. ودون الدخول في تفاصيل السلبيات التي تركها ذلك القرار على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي. لأن الحديث فيها طويل جداً فإننا نؤكد من جديد أنه في كل يوم وأمام كل أزمة يثبت بالدليل القاطع أننا بلد زراعي أولاً وأخيراً. التعامي عن هذه الحقيقة يجعلنا ندور في حلقة مفرغة لن تصل بنا إلى نتيجة. اليوم وبعد مرور ٦ سنوات على الحرب القذرة التي استهدفت بلادنا بكل مكوناتها وبشكل ممنهج نجد أننا بحاجة إلى القطاع الزراعي القوي والمعافى.

اليوم تتجلى معاناة معظم الناس من غلاء مستلزمات المعيشة. وبشكل أساسي المنتجات الزراعية لأنها تشكل سلة الغذاء للمواطن السوري. ويأتي ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية نتيجة تراجع العرض وارتفاع الطلب وهذه قاعدة اقتصادية عالمية. وما يعنينا الحديث عنه هو تراجع العرض. الذي نتج عن تراجع استثمار مئات الآلاف من الهكتارات من الأراضي الزراعية. التي تشكل أساس السلة الغذائية فلا سكر لأن معامل السكر متوقفة بسبب عدم زراعة الشوندر ولا فروج وبيض ولحم أحمر وأسماك بسبب عدم توفر الأعلاف للثروة الحيوانية التي تراجعت بشكل مرعب. وارتفعت أسعار الأقمشة وتوقفت معامل الغزل والنسيج وحدثت بطالة مرعبة بسبب تراجع إنتاج القطن من ١,٢ مليون طن في عام ٢٠٠٥ إلى بضعة آلاف من الأطنان. ليس هذا فحسب بل هناك آلاف الأيدي العاملة في قطاع الزراعة تحولت إلى عالة على المجتمع فهاجر الشباب إما إلى خارج القطر وخسرنا قوة عاملة مهمة وإما إلى المدن الرئيسية وساهمنا في تشجيع السكن العشوائي وارتفعت أسعار العقارات وضاقت المدن الرئيسة بأهلها. كل ذلك لأننا ما نزال نفتقد سياسة زراعية واضحة.

اعتداء على مراقبي التموين في السويداء والجهات المعنية لا تحرك ساكنا

السويداء-عبير صيموعة

رغم خروجهم بموجب مهمة رسمية من مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في السويداء إلا أن المراقبين التموينيين (علاء. م) و(فؤاد م) تم الاعتداء عليهما بالضرب والشتم في مدينة صلخد بعد أن قام المراقبان بالشروع لتسجيل ضبط تمويني في أحد محلات الحلويات هناك إلا أن من تهجم عليهما لم يكن من أصحاب الفعاليات التجارية إنما من شخصين يعتقد أنهم من إحدى «اللجان».

و يؤكد المراقب فؤاد أنه وبمجرد معرفة هؤلاء الأشخاص أنهم من حماية المستهلك ويقومون بواجبهم الوظيفي تم إخراجهم إلى الساحة العامة في صلخد والاعتداء عليهم بمساعدة بعض الأهالي هناك ولعل المضحك المبكي في القضية أنه وعند إعلام مدير التموين في السويداء بما يتعرضان له قام بدوره بالاتصال بالجهات المعنية في مدينة صلخد لتأمين المؤازرة لهم إلا أن أحداً من الجهات المعنية أو الشرطية لم يحضر لمؤازرتهم في حين لم يحضر سوى معاون رئيس مجلس المدينة الذي استطاع تخليصهم من أيادي المواطنين هناك حيث تعرضت سيارة التموين بدورها إلى الاعتداء والتكسير ولتكتمل أحداث الرواية بقيام المعتدى عليهما بتسجيل ضبط شرطة وكشف الطبابة الشرعية لذلك الاعتداء إلا أنه وحتى هذا التاريخ لم يتم توقيف المعتديين وهما (سامر. غ) و(ماجد. س) كما لم تجر محاسبتهما.

الأمر الذي أثار استهجان المراقبين وأحبط من عزيمتهما ودفعهما إلى المطالبة بأبسط حقوقهما الإنسانية قبل الوظيفية حيث جرى تسطير كتاب للجهات المعنية في المحافظة وبتوقيع جميع المراقبين في المديرية يطالبون فيه باتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين استنادا إلى القانون ١٤ الصادر عن رئاسة الجمهورية وخاصة مع تعرضهم الدائم إلى السب والشتم وصولا إلى الضرب أثناء مراقبة الفعاليات التجارية على ساحة المحافظة مؤكدين عدم مؤازرة رجال الشرطة لهم حين وقوع المشكلات وإن حضروا يأتون متأخرين وبعد انتهاء المشكلة موضحين ما يتعرضون له من تهجم وتهديدات بالقتل وحرق سيارة الدائرة ولأكثر من مرة في عدد من قرى المحافظة مع عدم تجاوب الجهات المعنية لكبح عمليات الاعتداء التي يتعرضون لها ما أدى إلى تفاقم حالات التمرد والاستهتار من أصحاب كثير من تلك الفعاليات ودفع بالمراقبين إلى ضرب أخماسهم بأسداسهم قبل النزول إلى الأسواق أو تنظيم ضبط واحد رغم ما يواجهونه من ضغط بسبب قيام وزارة التجارة الداخلية بتقييم العمل بحسب عدد الضبوط وليس نوعية العمل.

ويبقى السؤال الذي يطرح نفسه هنا لماذا لم يتم محاسبة المعتدين ليكونوا عبرة لغيرهم؟؟ علما أن ترك القضية دون حساب سيشرع الأبواب إلى اعتداءات أخرى وسيسمح للكثيرين من تجاوز القانون وتجاوز القائمين على تطبيقه؟!

٣٩ حريقاً زراعياً بالقنيطرة وتضرر ٦٠٦ دونمات

القنيطرة - الوطن

تجهد مديرية زراعة القنيطرة – دائرة الحراج للحد من خطر اندلاع الحرائق في الغابات والأراضي الزراعية وانتشارها على مساحات واسعة من خلال إجراءات تتخذها لحماية الغابات والحراج والمحاصيل من الحرائق، إضافة إلى اهتمام المحافظة بجاهزية قطاعات الإطفاء وتأمين المساندة اللازمة من الوحدات الإدارية والمجالس المحلية وتزويد الغابات والمناطق الحراجية الطبيعية والاصطناعية بلوحات الدلالة والإرشاد والتوعية التي تحث على الاهتمام بها وعدم إشعال النيران فيها، مؤكداً ضرورة تجهيز كل مستلزمات مكافحة الحرائق والإطفاء والتخلص من الأعشاب اليابسة على أطراف الطرقات وإجراء الكشف الدوري على آليات الإطفاء.

وأكد مدير زراعة القنيطرة المهندس شامان الجمعة التنسيق الكامل بين جميع الجهات المعنية للحد من الحرائق ومكافحة مسبباتها، إضافة إلى حملات التوعية بين المواطنين بمشاركة الفعاليات الرسمية والشعبية والأهلية للتعريف بتدابير حماية المحاصيل الزراعية والحراج والغابات الطبيعية والاصطناعية، واتخاذ الإجراءات والاحتياطات اللازمة للوقاية من الحرائق.

و أشار الجمعة إلى أن المديرية وبشكل مستمر تقوم بتنفيذ حملة واسعة لمكافحة حرائق الغابات بالنهج التشاركي تهدف إلى زيادة مشاركة الأجهزة والمؤسسات وخاصة التربوية والإعلامية منها في الأنشطة التوعوية والإرشادية ورفع مستوى الوعي البيئي والحراجي والحد من الممارسات السلبية لقاطني المناطق المجاورة للغابات والمناطق الحراجية، منوها بأن المديرية قامت بالتعاون مع دائرة الحراج باتخاذ الإجراءات اللازمة خلال موسم الصيف بتشديد الرقابة على المواقع الحراجية وإعداد جداول مناوبات على مدار الساعة بأسماء الآليات والسائقين ومناهل المياه إضافة لصيانة الصهاريج العاملة لدى دائرة الحراج.

وذكر مدير زراعة القنيطرة أنه في الأسبوع الأول من تشرين الحالي وقع حريقان زراعيان وتضرر دونمان من الأراضي الزراعية ليرتفع بذلك عدد الحرائق منذ بداية العام وحتى تاريخه إلى ٣٩ حريقا زراعيا ومساحة الحرائق من الأراضي الزراعية وصلت إلى ٦٠٦ دونمات، مشيراً إلى أن العصابات المسلحة وجبهة النصرة في جباتا الخشب قد قامت بحرق مئات الدونمات من أراضي قرية حضر المحاصرة جانب سحيتا والمزروعة بمئات الأشجار من التفاح والكرز.

يذكر أن معظم أسباب الحريق تكون ناتجة عن إهمال ولا مبالاة من بعض الأشخاص كرمي أعقاب السجائر على جوانب الطرق من بعض غير المهتمين بما يترتب على هذا الفعل.

لا تفوتوا هذا القرض.. ٤٠ ألف ل.س لشراء «بقرة»

طرطوس- الوطن

قال مدير المصرف الزراعي بطرطوس المهندس قصي عبد اللطيف: إن عملية الإقراض مستمرة بخطا ثابتة وبما يهدف إلى دعم الأنشطة والأعمال الزراعية في المحافظة، مبيناً أن المصرف الزراعي أطلق حزمة من القروض القصيرة الأمد التي من شأنها دعم المزارعين وتخفيض تكاليف الأعمال الزراعية وخاصة في الزراعات المحمية التي تتعرض كل عام لأضرار كبيرة جراء الأحوال الجوية أو انخفاض أسعار منتجاتها.

وأشار عبد اللطيف إلى أن هذه القروض تشمل خدمات البيوت البلاستيكية وشراء الأعلاف للأبقار، إضافة إلى قروض خدمات الأشجار المثمرة علماً أن منح القروض يتطلب ضمانات مناسبة حسب نوع القرض، إضافة إلى ثبوتيات الملاءة المالية لكل من المدين والكفلاء وتنظيم زراعي للموسم المراد تمويله أما بالنسبة لقروض الزراعات المحمية والأشجار المثمرة فهي تحتاج إلى إجراء كشف مسبق للتأكد من وجودها ومطابقة المساحات المرخصة مع الواقع.

وأضاف عبد اللطيف: إنه نتيجة الإقبال المتزايد وارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي قامت إدارة المصرف برفع قيمة التمويل للبيوت البلاستيكية من ٧٠٠ ليرة للمتر الواحد إلى ١٠٠٠ ليرة ويستحق القرض بعد ١٠ أشهر من تاريخ المنح أي مع انتهاء الموسم ومن ٤٠ ألفاً لرأس البقر إلى ٨٠ ألفاً وفترة التسديد تبدأ بعد ١٠ أشهر من تاريخ المنح وبمعدل ٥ رؤوس للتربية المنزلية كحد أقصى ووفق الترخيص والإقبال جيد وخاصة قروض الزراعات المحمية، مؤكداً أن السيولة المالية متوفرة بعد تخصيص ٢٥ مليوناً لتمويل القروض كدفعة أولى ومن ثمّ ١٠ ملايين كدفعة ثانية على حين بلغت قيمة القروض الممنوحة أكثر من ٢٤ مليوناً لغاية الفترة الحالية من هذا العام، راجين أن يتم تخصيص مبالغ أخرى في الفترة القريبة القادمة على ضوء طلبات القروض المقدمة.

نقيب صيادلة الحسكة: ٢٠ طن دواء وآثار الطابور الخامس لا يزال لها وجود

الحسكة - دحام السلطان

مشكلة الدواء ومسألة عدم وصوله إلى الحسكة التي أخذت مساحة واسعة من اللغط و(وجع) الرأس من المعنيين وغير المعنيين به، قبل أن تتم حالة رفع السقف وتبادل التهم علناً و(تجيير) المسؤوليات بشأنه، وقضيته التي طالت وقصرت وربطت جريرتها بشخصيات متنفّذة ولها اسمها في مواقع القرار! إضافة إلى طرح ملابسات تعطيل عدم وصوله إلى الحسكة في أكثر من مناسبة، وحتى على مسمع ومرأى وزيرين اثنين من الحكومة أثناء زيارتهما إلى الحسكة مؤخراً أحدهما وزير الصحة، بعد أن وضعت المشكلة برمتها أيضاً على طاولة أهل الحل والربط في الحسكة قبل أن يُثيرها المجتمعون في مجلس المحافظة! وها هو الحل يأتي اليوم (لتُفرج) على طالبي الدواء في الحسكة، كما أبلغنا بذلك نقيب الصيادلة بالحسكة الدكتور إسماعيل عبد العزيز حسين عن وصول شحنتين اثنتين تباعاً تصل كميتهما إلى نحو ٢٠ طناً من الدواء عبر طائرة الشحن (اليوشن) إلى مطار القامشلي تسلّمتهما النقابة، وهي مخصصة لـ١٢ مستودعاً بمدينة القامشلي لتجري بشأنها عمليات الجرد من أصحاب المستودعات، قبل أن تنزل إلى الصيدليات وتُباع ليستفيد منها أصحاب الحاجة اليوم الإثنين، مشيراً إلى أن في المحافظة ٤٥ مستودعاً دوائياً، ٣٢ بمدينة القامشلي و١٣ بمدينة الحسكة، مبيناً أن حاجة مدينة الحسكة من الدواء ستصل عبر طائرة الشحن في بحر هذا الأسبوع وعلى دفعتين أيضاً بمعدل ٢٠ طناً، وأن حجم تلك الكميات مرشح للزيادة بحسب الفراغ الذي تحدده حمولة الطائرة والوزن الذي تسمح به لذلك، في ضوء الحاجة الملحة والمطلوبة للمحافظة التي تصل إلى نحو ١٠٠ طن شهرياً من الدواء، ليغطي طلب واستهلاك ٤٥٠ صيدلية مرخّصة، وهذا من الشروط الناظمة التي وضعتها النقابة على أصحاب المستودعات فيما يتعلّق بعمليتي البيع والالتزام بالتسعيرة ويأتي ذلك بموجب فواتير نظامية على نسختين تُسلّم إحداها إلى النقابة للتدقيق فيها حسب الأسس الناظمة والمعمول بها وتحت بند المساءلة القانونية في حال المخالفة للمستودع وللصيدلية على حد سواء!

وبيّن نقيب الصيادلة أنه لا تزال هناك جريرة وتبعات مؤثّرة برهنت عنها إفرازات للطابور الخامس من المتنفّذين وأصحاب اليد الطائلة في هذا الشأن، الذين أرسلوا كمية ١٠ أطنان أخرى من الدواء باسم إحدى الجمعيات الخيرية الافتراضية التي لا وجود لها في الحسكة يوم الأربعاء الماضي التاسع عشر من الشهر الجاري، مشيراً إلى أن الكمية لم يتم شحنها بمعرفة أو عن طريق النقابة ومن المرجح أن هذه الكمية مخصصة لمستودعين بمدينة القامشلي، وهما مستودع جوليان ومستودع المدينة ويُخشى أن تكون الكمية التي وصلت إلى المستودعين مرشّحة للهروب ثم عبور الحدود، علماً أن كلا المستودعين سيستفيدان حكماً من شحنة الـ٢٠ طناً أصولاً، التي وصلت إلى القامشلي يومي السبت والأحد الماضيين حسب القنوات الحكومية الرسمية!

قريباً سورية تدخل اللائحة البيضاء

محمود الصالح

أكد وزير النقل المهندس علي حمود أهمية الإسراع في اتخاذ الإجراءات اللازمة لدخول سورية إلى اللائحة البيضاء لتتمكن من تدريب كوادرها الملاحية، جاء ذلك خلال لقائه مديري الإدارة المركزية في الوزارة.

وشدد وزير النقل على أهمية العمل بروح المحبة والفريق الواحد لخدمة المواطن باعتباره بوصلة العمل ومن خلاله يتم تقييم الأداء، فإذا كان المواطن مرتاحاً لسهولة الإجراءات وجودة الخدمة المقدمة، فإن ذلك ينعكس على سمعة الوزارة ويكسب العاملين فيها ثقة وحافزاً لبذل المزيد من الجهد والعطاء، لافتاً إلى التعاون المطلق معه في الاستماع إلى كل المقترحات التي من شأنها الارتقاء بالعمل وانسيابيته وخاصة تلك المتعلقة بمعالجة ظواهر الخلل إن وجدت وسرعة إنجاز المعاملات وإعداد الردود المناسبة على جميع المراسلات في حينه.

واستمع الوزير حمود من السادة المديرين لعرض مفصل عن عمل كل مديرية والمهام التي تقوم به الدوائر والشعب فيها وطريقة تعاملها مع البريد وأسلوب المعالجة والصعوبات التي تعانيها مع المقترحات لتذليلها، مشيراً إلى وجوب متابعة كل مدير لعمل المؤسسة التي يشرف عليها وتجميع المعلومات اللازمة عن عملها لتكون في متناول اليد حين الحاجة إليها لكون كل مدير هو قائد ومن الضروري تضمين جميع المذكرات بمقترحات واضحة.

وطالب الوزير حمود بإعداد مقارنة من حيث نسب التنفيذ والإنجاز بين الفترة الحالية مع مثيلاتها للفترة نفسها من الأعوام السابقة، مع إعداد تصور كامل لمخرجات الاجتماع فيما يتعلق بأمور إعادة الهيكلية والتنسيق مع السادة المعاونين وتوزيع المهام بين المديريات لوضوح المعالجة، إضافة إلى موضوع متابعة أعمال الأتمتة والأرشفة في مديريات النقل وربطها إلكترونياً بشكل مركزي مع الوزارة وأرشفة جميع معاملات الديوان العام بالوزارة.

وفيما يتعلق بثانويات النقل المهنية دعا المهندس حمود إلى ضرورة إعداد دراسة تبين حاجة السوق الفعلية وربطها مع الخريجين في ثانويات النقل لمعرفة الحاجة الفعلية بالنسبة لإعداد المقبولين إضافة إلى متابعة دخول سورية إلى اللائحة البيضاء.

وركز الوزير على عمل مديرية الآليات والصيانة من حيث التدقيق في حاجات الإصلاح الفعلية والمبالغ اللازمة للإصلاح مع إعداد تصور كامل لجميع آليات الجهات التابعة ومعرفة الحالة الفنية لكل منها وتقييم ما هو بحاجة للإصلاح وتحقيق الجدوى من إصلاحه وبكلفة أقل.

وقدم وزير النقل لمحة موجزة عن أهم الأعمال التي قامت بها الوزارة خلال الفترة السابقة مشيراً إلى الاهتمام الحكومي الذي يعمل بمنتهى الوطنية والإخلاص، والمتضمنة زيادة عدد الطائرات ليصبح الأسطول الحالي ثلاث طائرات بجهود الكوادر الوطنية، إضافة إلى موضوع توحيد التعرفة وتخفيضها لتصبح ٢٠ ألفاً بالنسبة للمقاطع الداخلية وأعمال الصيانة التي تجري في المدرج وصالة الركاب في مطار الباسل، إضافة إلى تأمين شحنات وطواقم لسفن المؤسسة العامة السورية للنقل البحري والتي باتت تعمل من دون توقف، ومؤخراً تشغيل القطار الذي يعد الناقل الأكثر شعبية وأهمية وأثره في نفوس المواطنين وهذا ما تم لمسه من خلال مسيره ضمن القرى والمزارع انطلاقاً من طرطوس إلى حمص لكونه أكد الشعور بالانفراج وتعافي قطاعات الدولة وترجم حقيقة أن تكون الدولة صامدة وتعمل لخدمة مواطنيها.

١٠٠ ألف مشترك بالإنترنت باللاذقية

اللاذقية - عبير سمير محمود

يشكو العديد من مشتركي خدمة الإنترنت في اللاذقية من مشاكل «البطء» في الشبكة وخاصة بوابات ADSL التابعة لمزود «تراسل» وعدم التمكن من الوصول لكل المواقع الإلكترونية خاصة في ساعات المساء، ومنهم مي– مهندسة معلوماتية– التي أكدت لـ«الوطن» بأن البطء الحاصل على الشبكة العنكبوتية سبب لها مشاكل عدة حيث تعتمد في عملها على الإنترنت بشكل تام، وطالبت بضرورة العمل على تحسين خدمة تراسل في سورية أسوة بباقي المزودات الخاصة المشغلة في البلد، بالمقابل ذكر أحمد – صاحب صالة للإنترنت – بأن سوء الخدمة على معظم المشتركين في اليومين الماضيين لم يؤثر على زبائنه حيث عمل على إيجاد «حلول تقنية» تجاوز بها هذه المشاكل التي لم تؤثر على كل البوابات حسب قوله.

«الوطن» تحدثت مع مدير فرع الاتصالات في اللاذقية المهندس عادل جبيلي حول الموضوع وأكد جبيلي بأن خدمة الإنترنت لم تقطع بشكل كامل باللاذقية وإنما انخفضت الجودة لا أكثر والسبب كما ذكرت شركة الاتصالات في بيانها التوضيحي حول الأمر مرده أعمال صيانة في الكبل البحري المغذي لسورية.

وأشار جبيلي إلى وجود نحو ٩٨ ألف مشترك في الإنترنت بمحافظة اللاذقية والمؤسسة تحاول قدر الإمكان أن تكون بأعلى مستوى في تقديم الخدمات للمشتركين وأضاف: نحاول ألا نكون «حديين» مع المشترك ونسعى للأفضل دائماً، وحتى إن الشركة لا تقوم بقطع خدمة الإنترنت– فوراً– بالتزامن مع قطع خدمة المكالمات عند عدم دفع المستحقات المالية على الخط الهاتفي، كنوع من تشجيع المواطن على دفع الفواتير بحيث تبقى الخدمة متوافرة للمشترك وعدم قطع أي خدمة في أيام ما قبل العطل والأعياد.

وأكد مدير اتصالات اللاذقية أن نسبة التسديدات تصل إلى حوالي ٩٠٪ على الفواتير في المحافظة، ولا توجد أية مشاكل في التعامل مع المشتركين ونوه إلى توافر عدد من البوابات في بعض مراكز المحافظة مع تخصيص محافظة اللاذقية بـ٢٩ ألف بوابة إنترنت إضافية حتى نهاية العام.